

## الجملة الطويلة في عيون البصائر - بنيتها ودلالاتها -

The complex sentence in Ouyoun el basair, its structure and meanings

1 نورالدين مصطفى\*

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، (الجزائر) nor.adjmaoui@gmail.com

مختبر الدلالة في المستويات اللسانية في التراث الادبي الجزائري (SLPLA)

2 صفية مطهري

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، (الجزائر) smetahri@gmail.com

تاريخ الارسال 2022/05/26 تاريخ القبول 2022/06/02 تاريخ النشر 2022/12/28

### ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على "الجملة الطويلة" في كتاب "عيون البصائر" للشيخ محمد البشير الإبراهيمي، والتي تُعتبر سمة بارزة فيها تلفت نظر الباحث اللساني وتدفعه إلى استكشاف أسرارها، وقد حاولنا ذلك من خلال العمل على تحقيق هدفين أساسيين، الأول الكشف عن بنيتها التركيبية والآليات التي تسهم في تشكيلها خاصة (الربط، والتعدّد والمصدر المؤوّل)، والثاني الوقوف على دلالاتها المختلفة التي تحملها، وبذلك نكون قد أسهمنا في الوصول إلى فهم أعمق وأدقّ للجملة العربية المنجزة فعلياً في المدونات الأدبية الإبداعية بعيداً عن كتب النحو النظرية، هذا إضافة إلى محاولة تقديم نموذج إجرائي فعال لوصف الجملة العربية المنجزة في المدونات الأدبية وغيرها، يجمع بين الشكل والمعنى والاستعمال من جهة، ومن جهة أخرى يجمع بين معطيات التراث ومستجدات الدراسات اللسانية التركيبية الحديثة.

**الكلمات المفتاحية:** الجملة الطويلة، البنية، الدلالة، عيون البصائر، الإبراهيمي.

### Abstract:

. This research paper aims to study the "complex sentence" in the writings of Sheikh Muhammad Al-Bashir Al-Ibrahimi, through El basair. Working to achieve two main goals, the first is to reveal its structure at the synthetic level. and the mechanisms that contribute to its formation, and the second is to stand on its various connotations that Al-Ibrahimi was trying to convey to the recipients, in addition to trying to provide a procedural model to describe the Arabic sentence used in the corpora literary and others, which combine heritage data and developments in synthetic linguistic studies.

**Keywords:** Complex sentence, Structure, Semantics, Ouyoun el basair, El ibrahimi.

\* المؤلف المرسل

## 1. مقدمة:

حظيت الجملة في الدرس اللغوي العربي - قديما وحديثا - باهتمام الدارسين، فهي أساس اللغة ومحورها، وهي اللبنة الأساسية التي يكون بها الإفهام، ويستقيم بها الكلام، وقد شهدت قضاياها تطورا كبيرا بفضل التراكم المعرفي في التراث والدرس اللساني الحديث، غير أنها تبقى محتاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث والتطوير، فهناك جوانب عديدة منها ما تزال غامضة تحتاج إلى استكشاف ومعالجة، لعل من أهم تلك الجوانب، في رأينا، دراسة الجملة الحقيقية لا الافتراضية؛ أي دراسة الجملة انطلاقا من نصوص منجزة فعلياً في سياقات إبداعية أو غيرها، كُتبت أو قيلت لتحقيق غايات مرصودة وأهداف منشودة. وهكذا نتقل بالدراسة التركيبية للجملة من الأمثلة الافتراضية المصنوعة إلى المدونات الإبداعية الفعلية.

وتعتبر "عيون البصائر" من أرقى تلك المدونات الأدبية الجزائرية الحديثة، التي جمعت إلى صحة الفكرة وجلالها، روعة البيان وجمال الأسلوب وبديع التراكيب. وقد شدّ انتباهنا فيها ظاهرة تركيبية تكاد تكون السمة الغالبة على جمل المدونة، وهي "طول الجملة" (Sentence length) وتعقد بنيتها وامتدادها الخطي، لتصل في بعض الأحيان إلى ما يقارب الفقرة، فحاولنا في هذا البحث أن نقرب من هذه الظاهرة ونحسب نسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- الأول: ضبط مفهوم "الجملة الطويلة"، والكشف عن بنيتها التركيبية، والآليات النحوية التي تسهم في تحقيق هذا الطول والامتداد.

- الثاني: ربط تلك البنية التركيبية الموسعة بدلالاتها المختلفة التي تحملها في سياقاتها المختلفة. وقد حتمت علينا هذه الوجهة في البحث أن نتبنى منهجاً إجرائياً في التحليل يقوم على المزاوجة بين قواعد النحو العربي التقليدي وبعض المفاهيم التوليدية، مستفيدين في ذلك من الفكرة التي قدمها د. أحمد خليل عمارة في دراسة الجملة العربية من خلال مفهومي التوليد والتحويل في الجملة العربية<sup>1</sup>.

من أولى العقبات التي تواجه الباحث الذي يتعامل مع مدونات حقيقية هي قضية حدود الجملة وطولها في النصوص الأدبية، وكيف السبيل إلى تقطيعها وتحليلها تحليلاً يراعي بنيتها التركيبية والدلالية؟ وتبدو الإشكالية بوضوح عندما نواجه مدونة طويلة - كعيون البصائر مثلاً -، فإنّ الباحث يجد نفسه مرغماً على وضع الحدود التقطيعية للنص، ليتسنى له التحليل اللساني الصحيح، ذلك أنّ «تقطيع النصّ اللغويّ بمثل أول إجراء يدلّ على أنّ الباحث بدأ يُخضع الحدّثان إلى نظام، إنّ النصّ اللغويّ الخام حدّثان لا يتناهى له طول شأنّ المستقيم في الرياضيات؛ لذلك فإنّ تجزئته إلى وحدّاتٍ فارزة يعني تعيين نقطة بداية ونقطة نهاية، وذلك أول شروط الحكم بوجود بنية»<sup>2</sup>، وهذا التقطيع والتحديد لا يتم بالشكل المطلوب إلا إذا كان مبني على تصور واضح ودقيق لحدود

الجملة والمعطيات التركيبية والدلالية التي تتحكم فيها، لذا حرصنا بدايةً على أن نضبط الجهاز المفاهيمي الذي سيتسلح به البحث في سبيل تحقيق أهدافه.

## 2. ضبط المفاهيم والمصطلحات:

### 2.1 مفهوم الجملة:

يقول صاحب العين: «الجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، وأجملت له الحساب والكلام من: الجملة»<sup>3</sup>، وجاء في تاج العروس: «الجملة - بالضم - جماعة الشيء، كأنها اشتقت من جملة الحبل لأنها قوى كثيرة جمعت فأجملت جملة. وقال الراغب: واعتبر معنى الكثرة فقبل لكل جماعة غير منفصلة: جملة، قلت: ومنه أخذ النحويون الجملة لمركب من كلمتين، أسندت إحداهما للأخرى»<sup>4</sup>. نتبين من النصين السابقين أن الجملة في لغة العرب يُرادُ بها "الشيء المجموع عن تفرق"؛ لذا استعملت للدلالة على أي شيء يُراد منه عمومته والنظر إليه بكليته دون عناصره وأجزائه. ومن هذا المعنى أخذ النحاة مصطلح "الجملة".

أما اصطلاحاً: فأول من أسس المفهوم النحوي الذي استقرت عليه الجملة العربية هو سيبويه (180هـ) في باب المسند والمسند إليه، وإن كان المصطلح قد تأخر في الظهور قليلاً ليرد أول مرة عند الفراء (207هـ)<sup>5</sup>، ثم المبرد (285هـ)<sup>6</sup>.

يقول سيبويه: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يعنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدأً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وكَيْتَ زيداً منطلقاً؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده»<sup>7</sup>. في هذا النص بين سيبويه:

- أن الجملة العربية في شكلها الأساس تقوم على التلازم بين ركنين أساسيين هما "المسند، والمسند إليه".
  - أن المتكلم لا يستطيع أن ينتج "كلاماً عربياً مفيداً" - ولو في أدنى صورته وأقصر أحواله - دون أن يعمد إلى طرفين (مسند ومسند إليه) فيربط بينهما ويُعلق أحدهما بالآخر.
  - للجملة العربية بنية أساسيتان تفرعتا من البنية الكلية السابقة (مسند + مسند إليه)، وهما:
    - (1) مبتدأ + خبر، و(2) فعل + فاعل، فكل من البنيتين تقومان على طرفين بينهما علقه إسناد.
  - أن الجملة التي تتكوّن من أكثر من طرفين، تُؤوّل في حقيقتها إلى إحدى البنيتين الأساسيتين (مبتدأ + خبر / فعل + فاعل)، وهو بهذا يُلمح إلى مبدأ التحويل في الجملة العربية.
- ومما سبق نجد أن سيبويه قد أسس في الحقيقة لمفهوم الجملة العربية بكل وضوح، غير أنه لم يعبر عنها بمصطلح "الجملة"، وإنما كان يعبر عنها عادة بمصطلح "الكلام"<sup>8</sup>.

ولم يخرج النحاة بعد سيبويه عن هذا التأسيس لمفهوم الجملة العربية. فترسّخ عندهم كون الجملة مركّباً إسنادياً تقوم على ثنائيتي المسند والمسند إليه. وتحقق في بنيتين أساسيتين: الأولى: المبتدأ والخبر، وعُرفت بالجملة الاسمية، والثانية بنى الفعل والفاعل وعُرفت بالجملة الفعلية.

ومع أواخر القرن الرابع الهجري أخذ المصطلحان "الجملة والكلام" يتردّدان في كتب النحويين في شكل ثنائية تقابلية، واختلفوا في تحديد العلاقة بين مفهوميها، فساوى فريق بين المصطلحين في دلالتهم على المعنى المفيد المستقل، وجعل العلاقة بينهما علاقة ترادف، وهو مذهب غالب المتقدمين، منهم الجرجاني الذي يقول: «إنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يُسمّى كلمةً، وإذا ائتلف منها اثنان فصاعداً، فأفاداً، نحو: خرج زيد؛ سُمّي كلاماً وسُمّي جملةً»<sup>9</sup>.

بينما فرّق فريق آخر من النحويين بين المصطلحين، وعدّ الجملة أوسع دائرة من الكلام؛ لاشتراط الإفادة فيه وعدم اشتراطها في الجملة. ولعلّ أوّل من أشار إلى هذا التفريق هو ابن مالك (672هـ)؛ وتبعه الرضي (686هـ)؛ ورسّخه ابن هشام الأنصاري (761هـ)، حيث يقول «الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ"قام زيد"، والمبتدأ وخبره، كـ"زيد قائم"، وما كان بمنزلة أحدهما... وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو قول الزمخشري، فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويُسَمّى "جملة"، والصواب أنّها أعمُّ منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمّعونهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة؛ كلُّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام»<sup>10</sup>.

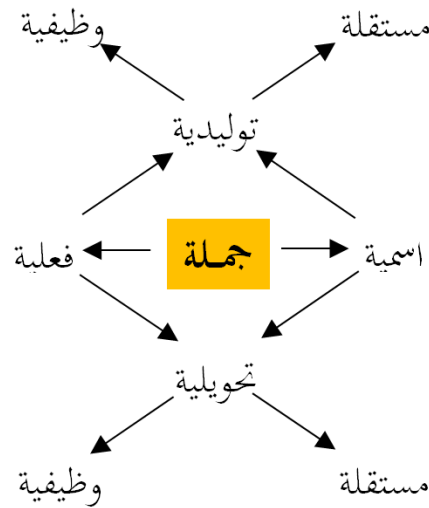
وقد تبنى جمهور النحاة المتأخرين مذهب ابن هشام في التفريق بين الجملة والكلام، وأضحى تحديده لهُذين المصطلحين هو الأشهر والأكثر انتشاراً وقبولاً إلى يومنا هذا.

ويلاحظ كذلك أن كثيراً من المحدثين لم يخرجوا في تحديدهم للجملة عن المسار الذي عبّده النحاة ضمن ثنائية: "الجملة والكلام"، كالتعريف الذي قدمه كلٌّ من إبراهيم أنيس<sup>11</sup>، والمخزومي<sup>12</sup> وغيرهم، وذلك رغم محاولتهم تقديم المفهوم ضمن المعطيات الحديثة.

ونحن نستعمل في هذا البحث مصطلح "الجملة" ونقصد به الوحدة الإسنادية الإفادية المستقلة، والتي تأتي مستكملةً لأركانها الأساسية (المسند والمسند إليه) وما تعلق بهما أو بأحدهما من المتمّمات، والتي تأتي كذلك غير خاضعةٍ لسيطرة جملة أكبر منها، فمهما أطلقنا هذا المصطلح "الجملة" فهو ينصرف إلى الجملة المستقلة، وأمّا الجملة التي تأتي لوظيفة معيّنة ضمن جملة أكبر فإننا نسمّيها "الجملة الوظيفية"، وقد نقيدها بحسب وظيفتها، فتكون: جملة الحال، وجملة النعت، وجملة الصلة... إلخ، وهذا التفريق ضروري، خاصّة على المستوى الإجراءي، ذلك أنّ الجملتين لا تستويان في الدلالة والتركيب والوظيفة، كما أنّ دراسة الجملة الوظيفية مقطوعة الأوصال عن جملتها الأم التي تحتضنها فيه إهدارٌ لوظيفتها التركيبية وقيمتها الدلالية.

ومن المفاهيم الإجرائية التي نتبناها في هذا البحث تقسم الجملة العربية إلى: جملة توليدية، وجملة تحويلية<sup>13</sup>، ويقابل هذا التقسيم التقسيم المشهور للجملة إلى بسيطة ومركبة.

فالجملة التوليدية هي "الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه"، وهي تقع في إطارين كبيرين: الاسمىة والفعلىة، فهى: إمّا توليدىة اسمىة وإمّا توليدىة فعلىة، وهذه يرتبطُ بها المعنى الأوىلى البسىط الذى يقصدُه المتكلمُ، ويُعبّرُ عنه بجملة خبرىة بسىطة لا تركىز فىها على شىء سوى نقل الخبر إلى السامع نقلًا محايدًا، فإذا أُريدَ التّعبىرُ عن معنى آخر غير الإخبار البسىط، فإنّه يتمُّ إدخال عنصرٍ من عناصر التحويل الثلاثة عليها (الترتیب، الزىادة، الحذف)، فىحصلُ تعبىرٌ فى البنىة التركىبىة للجملة، وتنتقلُ بذلك من جملة توليدىة إلى جملة تحويلىة، وىترتّبُ علىه - كذلك - تعبىرٌ فى المعنى، والذى يكونُ معنىً مركّبًا محوّلًا عن المعنى البسىط الأوىلى. وبعد هذا التحدىد للجملة يمكنُ تمثىلُ "الجملة العربىة" كما نراها فى هذا البحث على النحو الآتى:



ونلاحظُ أنّ هذا الشكل يحصرُ أنواع الجملة من خلال ثلاثة معايير متضافرة (اسمىة/فعلىة، توليدىة/تحويلىة، مستقلة/وظفىة). وبهذا التّصوّر يمكنُ وصف أىّ مدوّنة لغوىة وصفًا تركيبىًا دقىقًا.

## 2. مفهوم الجملة الطويلة:

طول الجملة (Sentence length) هو امتدادها الخطىّ الناشئ عن عدد الكلمات المكوّنة لها، فكلّما زاد عدد الكلمات فى الجملة طالَ تركيبها واتسّعت بنىتها. والجملة العربىة لها حدُّ أدنى تلتزم به ولا تقلُّ عنه، وهو تحقّق طرىقِ الإسناد الذى تتعقد به جملة مفيدة، وليس لها حدُّ أقصى تلتزم به، فالجملة من حيث الطول أكثر مرونة وانفتاحًا<sup>14</sup>.

تتكون الجملة من وحداتٍ لسانىة، أدها المكوّن الإفرادى (الكلمة المفردة)، وأعلاها المكوّن التركىبى (المركبات بأنواعها بما فىها الجمل الوظفىة)، وهذه المكوّنات لها أكبر الأثر فى تحدىد الامتداد الخطىّ للجملة طولا

وقصراً، فتكون الجملة قصيرة إذا اكتفت بطرفي الإسناد (العنصرين المؤسسين) فحسب، ففي الجملة الاسمية تكتفي بالمتبدأ والخبر المفرد، وفي الجملة الفعلية تكتفي بالفعل والفاعل، وقد حدّد النحاة أدنى قدر تنعقد به الجملة كلاماً مفيداً، غير أنهم لم يحددوا الجملة الطويلة أو القدر الذي تنتهي عنده؛ لأنها لا تنتهي بحدّ معين يجب التوقف عنده إلزاماً، ولكنهم حددوا العناصر غير المؤسّسة التي يتم بها إطالة الجملة ويتشابك بناؤها بحيث تصبح جملة مركبة طويلة لا بسيطة قصيرة<sup>15</sup>.

والجملة قد تطول عن طريق عناصرها المؤسّسة نفسها، وذلك إذا كانت العناصر الإفرادية فيها مكوّنة من مركب اسمي (التركيب الإضافي، والأسماء المشتقة، والمصدر المؤوّل، والاسم الموصول، والاسم المميّز تمييزاً لإفراد). وقد تحدثت إطالة الجملة عن طريق العناصر غير الإسنادية، وهي كثيرة ومتشعبة، منها ما يطلبه الفعل، ومنها ما يطلبه الاسم، وقد وزع د. محمد حماسة عبد اللطيف العناصر المؤدّية إلى طول الجملة على عدّة مجموعات، بحيث يكون طول الجملة في هذه الحالة آتياً من أمور عديدة هي<sup>16</sup>:

- طول التقييد، في الأفعال والأسماء المشتقة التي تتضمن الحدث الفعلي.
- طول التبعية، النعت في الاسم وحده، والتوكيد والبدل والعطف في الاسم وغيره.
- طول التعدّد، كتعدّد المفعول به، والخبر، والنعت، والحال.
- طول التعاقب، أي إحلال الجملة أو شبه الجملة محلّ المفرد. (الجمل التي لها محلّ من الإعراب).
- طول الترتب، أي توقّف جملة على أخرى واحتياجها إليها، كالشرط، والجزم بالطلب، والقسم
- طول الاعتراض، ويُقصد به الجملة الاعتراضية.

وهذه الآليات التي تُسهّم في إطالة بناء الجملة ليست على درجة واحدة، فمنها ما يكثر توظيفه في الجملة ومنها ما يقلّ، ومن خلال استقراءنا للمدوّنة، موضوع الدّراسة، وجدنا أنّ أهمّ الآليات التوسّعية للجملة تمثّلت في: "الرّبط، والتعدّد، والمصدر المؤوّل". ونظراً لطبيعة البحث المحدودة فإنّنا سنحتزئ ببعض التّماذج التي توضّح كلّ آليّة من الآليات الثلاث، مع ربطها بالتّحليل الدّلالي.

### 3. آليات إطالة الجملة في "عيون البصائر" ودلالاتها:

#### 3.1. إطالة الجملة بالرّبط:

يُعدّ الرّبط من أهمّ الآليات التّحويلية التي تُسهّم بناء الجملة التّحويلية وإطالة بنائها، وهو يُقابل مصطلح "العطف" في النّحو العربي في أحد نوعيه (عطف النّسق)؛ حيثُ ينهضُ كلاهما على التّشريك بواسطة أداةٍ مخصوصة بين مكوّنين على جهة الإيجاب أو النّفي<sup>17</sup>، والفرق بينهما لفظي فقط، وقد آثرنا مصطلح الرّبط لما فيه

من بيانٍ للوظيفة الأساسية التي هي الربط. يقول ابن عصفور في تعريف عطف النَّسق: «وهو حملُ الاسمِ على الاسم، أو الفعل على الفعل، أو الجملة على الجملة، بشرطِ توسُّطِ حرفٍ بينهما من الحروفِ الموضوعية لذلك»<sup>18</sup>. أي أنَّ الرِّبْط يكونُ على مستوى المكونات الإفرادية، وعلى مستوى المكونات المركَّبة، وعلى مستوى الجمل بنوعيتها المستقلة والوظيفية، وبذلك نكادُ نجدُه في كلِّ جملة من جمل المدوَّنة.

ولقد ركَّز أغلبُ النحاة في دراستهم للعطف على عطف المفردات، غيرَ أنَّهم لم يغفلوا عن عطف الجمل، حيثُ قدِّموا في ذلك بعض التَّوصيفات والضوابط النَّحوية التي تُؤطِّر الرِّبْط بين الجمل، من ذلك قول المبرد: «لا يقع العطف على استواءٍ إلا أن تجعل الكلام الثاني على غير معنى الكلام الأول، فذلك جائز متى أردته، وكل جملة بعدها جملة فعطفها عليها جائز وإن لم يكن منها؛ نحو: جاءني زيد، وانطلق عبد الله، وأخوك قائم»<sup>19</sup>، وقول ابن يعيش: «والغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعضٍ واتصالها والإيدان بأنَّ المتكلم لم يردِّ قطع الجملة الثانية من الأولى والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء»<sup>20</sup>، وينطلقُ النُّحاة في ربط الجملة من رؤية تحويلية تنظرُ إلى أنَّ الجملة كلامٌ مُستقل في الأصل، ولا بدَّ لجعله جزءاً من الكلام من أداة رابطة تُخضعه لأداءٍ وظيفية معيَّنة فيه، يقول الرُّضِي: «الجملة في الأصل كلامٌ مُستقل، فإذا قصدت جعلها جزءاً كلامٍ فلا بدَّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر»<sup>21</sup>.

وبناءً على ما سبق سيتمُّ تحليل "الرِّبْط" في الجملة الإبراهيمية وفق ثلاثة أنواع: الرِّبْط الإفرادي، والربط المركَّبي، والرِّبْط الجُملي.

### 3. 1. 1 الرِّبْط الإفرادي:

وهو يقومُ على توسيع عنصر إفراديٍّ في الجملة بإشراك غيره معه لمناسبة دلالية، وتأتي هذه الزيادة مضبوطةً بضوابطٍ نحوية، على رأسها توظيفُ الأداة، ووجود المناسبة المعنوية بين المعطوف والمعطوف عليه، ووجوب التَّشاكل الإعرابي الوظيفي بينهما<sup>22</sup>.

وقد جاء هذا التَّوَعُّ من الرِّبْط في جمل كثيرة، منها:

(... ويدهم أزمَةُ القوَّة من حُكْم ومالٍ، ومطابَع وجرائد وقسيسين) [301/3].

فهذه جملة تحويلية جاء التحويلُ فيها بعناصر الزيادة والترتيب، وأصلها التوليدي: (أزمَةُ القوَّة بيدهم) ثمَّ تحوَّلت بالترتيب على النحو الآتي: (← بيدهم أزمَةُ القوَّة) حيثُ قدِّم الخبرُ للاهتمام والعناية، وأنَّ الخبرَ ثابتٌ لكلِّ ما سيذكر بعده في حيزِ المبتدأ، ولما كان السِّياق يدورُ حول بيان خطورة وقوَّة خصوم الأحزاب الجزائرية، تطلَّب الأمرُ زيادةً في الجملة تُفصِّلُ وتبيِّنُ أنواع هذه القوَّة لتكونُ دلالة الجملة أقوى وأبلغ وأؤكد في الإيصال والإبلاغ، لذا زيدَ مرَّكبٌ شبه الجملة المكوَّن من الأداة "مِنْ" البيانية والاسم المجرور بعدها: (← بيدهم أزمَةُ القوَّة

مِنْ حَكْمٍ)، غيرَ الأداة "من" التي تكون لبيان الجنس<sup>23</sup> تتطلَّبُ بطبيعة الدلالة أن تتعدَّدَ الأسماءَ بعدها، لأنَّ المقصود من اصطناعها هنا كان لغرض التَّعداد، ومن هنا تُزادُ أسماءٌ أخرى على سبيل التَّعداد والتكثير عن طريق أداة الرِّبْط "الواو": (← يبيدهم أَرْبَعَةُ القُوَّةِ من حُكْمٍ ومالٍ، ومطابعٍ وجرائدٍ وقسيسينَ)، وهكذا أتاحت أداة الرِّبْط "الواو" إضافةً وتعداداً أربعة أنواعٍ وأصنافٍ أخرى من القوة (مال، مطابع، جرائد، قسيسين)، وهذه الأسماءُ كلُّها انتظمت في الجملة وارتبطت بما قبلها بواسطة الأداة، والتي أشركتها في الوظيفة والدلالة.

وقد أسهم هذا الرِّبْطُ المتعدَّدُ في توسيع بنية الجملة، وأضفى عليها مبالغةً في تحديد وتفصيل المضمون، ليكونُ المتلقِّي على قناعةٍ بهذا الخبر، وأنَّ عدوَّهُ من القوَّةِ بمكان، فيكون ذلك أدعى للاتِّحاد والاستعداد والتَّأهب لمواجهة، ومن هنا نجدُ أنَّ الرِّبْطُ هنا جاء كوسيلةٍ إقناعيةٍ اصطنعها الإبراهيميُّ في خطابه الموجهِّ إلى الأحزاب والهيئات الجزائرية، والذي يدعوهم إلى توحيد الصَّفِّ ومُ الشَّمْل في مواجهة الخصم.

### 3. 1. 2 الربط المركبيُّ:

كما يكونُ الرِّبْطُ وسيلةً لإدماج عناصرٍ إفراديةٍ في التَّركيب، كذلك هو وسيلةٌ لإدماج المركِّبات، ونقصُدُ بالمركِّبات هنا غيرَ إسنادية، كشبه الجملة، والمركِّبات الإضافية، والمركِّبات الوصفية ...، وهي كثيرةٌ الاصطناع في الجمل، منها:

1/ (إنكم مسؤولون أمام الله وأمام التاريخ وأمام الوطن وأمام الأمة) [303/3].

2/ (ولكن ما قولك -أيها الاستعمار- في تدخلك في ديننا، وابتلاعك لأوقافنا، واحتكارك للتصرف في وظائف ديننا، وتحكمك في شعائرنا، وتسلبك على قضائنا، وامتهانك للغتنا) [63/3].

3/ (وإن نجاحهم فيه يتوقف على جمع الكلمة، وتسوية الصف، وتوحيد الرأي، ومتانة الإيمان بالحق، والحذر الشديد من الأشرار المنصوبة والعُصَب الدخيلة، والنظر البعيد في العواقب المخبوءة والمكاييد الخفية، والاحتفاظ بكلمة الفصل، يقولها الواحد فتردها الملايين) [403/3].

نلاحظُ أنَّ الجمل (1، 2، 3) قد جاء ممتدَّةً موسَّعةً البنية، وذلك بفعل تعدُّد الرِّبْط وكثرته، فالجملة (1) جملة تحويلية أصلها التوليدي: (أنتم مسؤولون) وهي للإخبار المحايد البسيط، ثمَّ زيدت عليها عناصر تحويلية:

(← أنتم مسؤولون أمام الله): تخصيصٌ بالظرف غرضه الإشعارُ بعظم المسؤولية وجسامتها، وأنَّهم موقوفون أمام الله تعالى، فسائلهم عنها، ثمَّ جزءٌ أو عقاب.

(← أنتم مسؤولون أمام الله وأمام التاريخ وأمام الوطن وأمام الأمة): ثمَّ لغرض المبالغة والتوكيد على عظم هذه المسؤولية أمَّا قد تتعجَّلُ في الدُّنيا قبل الآخرة عطفَ على المساءلة الإلهية بالمساءلات الدُّنيوية، فازدادت

دلالة الجملة توكيداً على أهمية هذه المسؤولية وعظّم شأنها، ولئن كان بعضُ النَّاسِ يتهاونُ في مسؤولياته أمام الله تعالى اتكالاً على رحمة الله، أو استبطاءً لعذابه، فإنه أمام مسألات دُنْيوية قد تُعَجِّلُ له العقوبة إذا أساء، وتُدِينُهُ بالجرمة إذا قصَّرَ لا يفعلُ ذلك، ومن هنا جاء الرِّبْطُ مكثِّفاً لدلالة الجملة ومُعَمِّفاً لمعناها.

(← إنَّكم مسؤولون أمام الله وأمام التاريخ وأمام الوطن وأمام الأمة): ثمَّ زيدت "إنَّ" لتوكيد مضمون الجملة بأكملها فخرجت الجملة مُخْرِجَ الكلام القويِّ المسدَّد المؤكَّد.

وأما الجملة (2) فهي جملة تحويلية استفهامية اصطُنعَ فيها الرِّبْطُ المتعدَّد في مقامٍ حجاجيٍّ، حيثُ خرج الاستفهامُ على سبيل التوبيخ واللوم والذمِّ، واستُفيدَ ذلك من مضامين المركَّبات المعطوفة، فتعداؤها كان لإعجاز هذا المستعمر وإفحامه وإحراجه وذمِّه، ذلك أنَّ الإبراهيميَّ لا يبغي إجابةً على الحقيقة، وإنما يرمي إلى فضح هذا الظلم الاستعماري وبيان شناعته أمام المتلقِّي (... في تدخلك.. وابتلاعك.. واحتكارك.. وتحكمك.. وتسليك.. وامتهانك..)، إنَّ هذه المتواليات من المركَّبات الإضافية المنسوقة المترابطة تُحيلُ إلى تعدُّد وتوالي الممارسات الظالمة الجائرة لهذا المستعمر -مُدَّعي الحضارة-، وقد كَمَحْنَا خروجَ الاستفهام من الحقيقة إلى الذمِّ والتلويح عن طريق هذه السلسلة من الربط المتعدَّد، ومن هنا فالربطُ في هذه الجملة قد أدَّى وظيفةً تركيبيةً تمثَّلت في القرينة الدلالية على المراد من الاستفهام، ووظيفةً حجاجيةً تمثَّلت في محاكاة المستعمر بممارساته الظالمة الكثيرة المتوالية المتعدَّدة.

ونجدُ الرِّبْطَ في الجملة (3) قد وسَّعَ بنية الجملة وأغنى دلالتها وأثراها إلى حدِّ كبير، حيثُ جاءت جملة الخبر مشتملة على ستِّ مرَّكباتٍ إضافية ووصفية، ولو رجعنا إلى السياق لوجدنا أنَّ المقام مقامُ نصيح وإرشاد وتعليم، ولذا تعدَّدت المركَّبات عن طريق الرِّبْط على سبيل الشرح والتفصيل لكلِّ الحثيات المتعلقة بالمضمون، حرصاً على إبلاغ الرِّسالة على أكمل وجه إلى المتلقِّي فيتلقَّاها وهو مدركٌ لمضامينها، محيطٌ بدلالاتها، مستحضِرٌ لتفاصيل جزئياتها، وبهذا فالربطُ في هذه الجملة قد أدَّى وظيفةً إبلاغيةً بالدَّرَجَةِ الأولى.

### 3. 1. 3 الربطُ الجُمليُّ:

ويعتبر هذا التَّوَعُّ من الرِّبْطِ أعقدَ وأعمقَ من سابقه، ذلك أنَّه يُعتبرُ آليةً لإدماجِ جملٍ مستقلةٍ في جملٍ أخرى، بإخضاعها عن طريق الأداة لسيطرة تركيبٍ أكبر، فتشغلُ فيه وظيفةً نحويةً معيَّنةً تتحدَّدُ بطبيعة الجملة المعطوف عليها، وقد وردَ هذا التَّوَعُّ من الرِّبْطِ بصفةٍ كثيرةٍ في المدوَّنة، ولذلك سنكتفي بتحليل جملة واحدة:

(وأما بعد، فهذه فصول، بعضُ أجزاءها حكاية صادقة، وبعضها تجريح مؤلم، وبعضها رأي صريح، وبعضها نقض هادئ. وفيها جمل ثائرة، وكلمات بالغضب فائرة، وليس فيها تجنُّ ولا تعنُّت، وليس فيها تساهل في الحق ولا تنازل عن بعضه) [248/3].

وردت هذه الجملة في مفتتح الخطاب العاشر حول قضية "التعليم العربي والحكومة"<sup>24</sup>، وهي جملة تحويلية موسَّعة، يرجع التوسيع فيها بالدرجة الأولى إلى الرِّبَط المتعدّد لجملة النَّعْت، والتي وردت سبع مرّات عن طريق أداة الرِّبَط "الواو"، فالجملة في أصلها التوليدي اسمية بسيطة (هذه فصول = م + خ) وهي للإخبار المحايد، ثمّ لمّا كان المقصود هو افتتاح الخطاب بالإشارة إلى الخطابات التسع السابقة حول نفس القضية زيدت الصيغة التوكيدية الشرطية الشائعة في الافتتاحيات الخطابية العربية (أمّا بعدُ)، وقد سبق تحليلُ هذه الصيغة وبيان وظيفتها التركيبية والدلالية والتداولية، (← أمّا بعدُ فهذه فصول): فانتقلت الجملة من مجرد الإخبار إلى درجة عالية من التوكيد والتّحقيق، ثمّ توالى جملُ النَّعْت تُخَصِّصُ ركن الخبر وتُعدّدُ جُزئياته على سبيل التّوصيف والتقرير لحقيقة الشّيء والتوضيح لماهيته، فجاء الخبر مقيّدًا بسبع جملٍ وصفيةٍ، ستّ منها منسوقةً عن طريق أداة الرِّبَط "الواو" والتي تفيّد الجمع والتشريك<sup>25</sup>، وهي من حيثُ بنيتها جملٌ اسمية تحويلية ثلاث منها على نمط (م + خ)، وثلاث على بنية (خ + م).

نلاحظ أنّ العلاقات في الجملة جدّ معقّدة ومتشابكة، فكلُّ جملة تحتوي على شبكة من العلاقات الخاصة، ترتبطُ بالبؤرة، وتقومُ أداة الربط بربط الجملة بأسرها بموقعها الوظيفي في الجملة الأمّ، فالجملُ الستّ من حي بنيتها التركيبية جملٌ مستقلّة لكنّ أداة الرِّبَط قد أخضعت له لأداء وظيفة النعت، وقد توفّرت شروط توظيف الجملة في هذا الموقع التركيبية، والتي تتلخّصُ في: كون الاسم المنعوت نكرة محضة (فصول)، وفي اشتغال الجمل على رابطٍ يربطها بالمنعوت، وهو ضمير التأنيث (ها) حيثُ يعودُ على المنعوت (فصول)<sup>26</sup>.

ويبدو من تفحص الجملة والسياق الذي وردت أنّ الرِّبَط قد جاء لوظيفة تتجاوز مجرد الإبلاغ والتفصيل الإخباري، ذلك أنّ بنية الجملة الوظيفية فيها (جمل النَّعْت) قد جاءت محوِّلة، خاصّةً الجمل الثلاث الأخيرة، فإنّها موسّعة التحويل بالزيادة والترتيب ممّا يُحيلُ إلى غرض حجاجي أو إقناعي وراء الجملة، وذلك ما يُلْمَحُ إليه الإبراهيمي في الجملة الموالية، من أنّ البعض قد اعتبر هذه الفصول تطويلاً لمسألة قصيرة، وبكائه في غير مآتم وتباكيًا يُشمت الاعداء... فلذلك نجدُ الرِّبَط قد كفلَ بتعداد أوصاف هذه الفصول من عدّة حيثياتٍ وجُزئيات لتكون الجملة بذلك مقنعةً في مضمونها، وبهذا يتلخّصُ أنّ الربط قد اصطنع في هذه الجملة كوسيلة إقناعية.

### 3. 2 إطالة الجملة بالتعدّد:

يُعتبرُ التّعدّد آلية تحويلية توسيعية في بنية الجملة يُنيحها نظامُ الجملة العربية لعدد من الوظائف النحوية، بعضها يتعدّد إلى حدّ معيّن، وبعضها بلا تحديد، والمقصود بالتّعدّد هو تكرُّر عناصر عدّة لنفس الوظيفة النحوية دون أن يكون ذلك بوسيلة التشريك (أداة الرِّبَط/حروف العطف)، فمن شرط التّعدّد عدم الاقتران بأداة الرِّبَط<sup>27</sup>.

ومن الوظائف التي تتعدّد: (المفعول به) وفق ضوابط خاصة تتعلّق بالفعل البؤرة في الجملة<sup>28</sup>، ومنها (الخبر)، وقد اختلف فيه النُّحاة، فالجمهور على جوازه سواءً أكان بحرف عطف أم لا، وذهب ابن عصفور وكثير من المغاربة إلى منع تعدّد الخبر لمبتدأ واحد، وجعلوا الأوّل خبراً، والباقي صفة للخبر، ومنهم من يجعله خبراً لمبتدأ مقدر<sup>29</sup>. ومن الوظائف التي تتعدّد كذلك (التّعت) وفق ضوابط نحوية نصّ عليها النُّحاة<sup>30</sup>، ويأتي التّعدّد في وظيفة (الحال) أيضاً، وقد علّل النُّحاة جواز تعدّدها بشبهها بالخبر والتّعت، في أنّها أوصاف للشيء الواحد<sup>31</sup>. وهذه الوظائف الثلاث قد تشغّلها عناصر إفرادية أو جمل، وبالتالي فالتّعدّد فيها قد يكون إفرادياً، وقد يكون جُملياً.

والتّعدّد باعتباره آلية توسيعية في الجملة فإنّه يُؤدّي إلى طول الجملة، وتمديد بنائها، وقد اصطنعه الإبراهيمي على هذه الحال في جملٍ عديدة، جاءت معقّدة البنية موسّعة التّحويل، لتؤدّي بذلك إلى كثافة في الدّلالة وعمق في المعنى. ولعلّ الوظائف التي كثر مجيئها متعدّدة هي الخبر والتّعت، ولذلك سنقف مع نموذجين يُمثّلان تعدّد كلتا الوظيفتين مع محاولة الكشف عن الأبعاد التّداولية لهذه الآلية التّحويلية. يقول الإبراهيمي:

1/ (فإذا هي هزيلة مضعوفة، مرقّعة الأطراف، خالية من الكفاءات خالية من روح النضال خالية من القيادة الصحيحة) [302/3].

2/ (يوم مظلم الجوانب بالظلم، مطرّز الحواشي بالدماء المطلولة، مقشعرّ الأرض من بطش الأقوياء، مبتهج السماء بأرواح الشهداء؛ خلعت شمسها طبيعتها فلا حياة ولا نور، وخرج شهره عن طاعة الربيع فلا ثمر ولا نور، وغبت حقيقته عند الأقلام فلا تصوير ولا تدوين) [333/3].

الجملة (1) جملة اسمية تحويلية أصلها التوليدي: (هي هزيلة = م + خ) وهي تفيّد معنى الإخبار البسيط بأنّ نتائج الانتخابات هزيلة<sup>(32)</sup>، غير أنّ المقصود الذي يُحيلُ إليه سياق الجملة وهو العتب والتلوم المقرون بالحجة والبرهان لا يتأتّى تحقّقه بهذه البنية الإخبارية البسيطة، لذا زيدت عناصر تحويلية على النحو الآتي:

(⇐ فإذا هي هزيلة): زيدَ العنصر "إذا" والذي أفاد المفاجئة، ولذا يُسمّيها النُّحاة (إذا الفجائية) ولا تأتي في مفتتح الكلام، وتلزمها الفاء قبلها<sup>33</sup>، ومن هنا دلّت على أنّ ما بعدها جاء مفاجئاً غير متوقّع بالنسبة لما قبلها من الكلام.

(⇐ فإذا هي هزيلة مضعوفة، مرقّعة الأطراف، خالية من الكفاءات، خالية من روح النضال، خالية من القيادة الصحيحة): ثمّ توسّع ركنُ الخبر عن طريق التّعدّد خمس مرّات، مبالغة في توصيف النتائج ورصدًا لكلّ جوانبها ومظاهرها السلبية الضّعيفة التي تحيلُ إلى فشل ذريع للأحزاب الممثّلة للشعب الجزائري، فالتّعدّد جاء توصيفاً وتقريباً لواقع النتائج المفاجئ لأصحابه، وبالتالي فالتّخصّص في السياق يتّضح أنّ التّعدّد قد أفاد نوعاً من التلوم

والتوبيخ على تلك النتائج لذا أخذ الإبراهيمي يُعدُّدها حتَّى يشعرَ المسؤولين عن هذا الفشل بفشلهم وضعف بصيرتهم وقصر نظرهم في مثل هذه المسؤوليات الكبيرة، كما أفاد نوعاً من الحجَّة على الأحزاب الجزائرية، بأنَّ تفرقهم واختلافهم وتشردمهم قد أنبت نباتاً سيئاً، تمثَّل في نتائج ضعيفة .. هزيلة .. مرقعة .. خالية .. خالية .. وبهذا فإنَّ التَّعدُّد قد اضطلع بوظيفة حجاجية بالدَّرَجَة الأولى.

وأما الجملة (2) فهي جملة تحويلية ترتدُّ إلى الأصل التوليدي: (هو يومٌ = م + خ)، ثمَّ تحوَّلت بزيادة بيانية في ركن الخبر إلى: (← هو يومٌ مظلمٌ الجوانبِ بالظلم)، وجاءت هذه الزيادة لبيان أوصاف هذا اليوم توصيف الاهوال التي وقت على الجزائريين فيه، ولهذا لم يكفِ نعتٌ واحدٌ لهذا اليوم بل تواتت النعوت وتعدَّدت (← هو يومٌ مظلمٌ .. مطررٌ .. مقشعرٌ .. مبتهجٌ .. خلعت شمسُه .. وخرج شهره .. وغبت حقيقته ..) وهكذا تواتت النعوت عن طريق التَّعدُّد ثمَّ الرِّبط في نسقٍ من المتواليات الوصفية أحالت بناء الجملة إلى وحدة كلامية ممتدَّة طويلة. وقد تعدَّدت النعوت بدون أداة ربط، ثمَّ بواسطتها ممَّا سمح بتوسيع مساحةٍ خطيَّة حاولَ من خلالها الإبراهيمي أن يرسم صورة لما حدث في ذلك اليوم من جرائم ومجازر وأهوال...، فكفَّلت بذلك آلية التَّعدُّد تحقيقَ غايةٍ إبلاغية من جهة توصيف الأحداث، وإقناعية من جهة توقيف المتلقِّي على حقيقة المستعمر وحقيقة أفعاله وممارساته ضدَّ شعب ضعيف أعزل. ثمَّ في خطوةٍ أخيرةٍ حذفَ المبتدأ فأصبحت الجملة: (← يومٌ مظلمٌ الجوانبِ بالظلم مطررٌ ..) (....).

وبهذا نجدُ أنَّ التَّعدُّد يعتبرُ آلية تحويلية توسيعية في الجملة الاسمية، يُسهِّم في تمديد بناء الجملة وتكثيف دلالتها، كما أنه يضطلع بوظائف إبلاغية وحجاجية وإقناعية، تُحقِّق الغرض المنشود في الخطاب السياسي الإبراهيمي.

### 3. 3 إطالة الجملة بالمصدر المؤول:

أ-1/ (ومحال أن يأتي الشر بالخير) [288/3]

2/ (ومحال أن يُجنى من الشوك العنب) [288/3]

ب-1/ (ومن الخزن أننا ما زلنا نعتبر الانتخاب غاية لا وسيلة في حين أنه في حقيقته وفي نظر الأمم الحية وسيلة لا غاية) [302/3].

2/ (ومن مصلحة الأحزاب أن تكون جمعية العلماء فوق الأحزاب)

ج-1/ (ومن المحال أن يحيف المسلم الذي يؤمن بموسى، على قوم موسى) [436/3].

2- (ومن المؤلم أن تطول بك المحنة في هذه الدورة من أدوار الفلك، وأن تُبتلى بخصم لئيم الخصومة والكيد، يمدّهما زمنه بالقوّة والأيد، وأن يستحلّ حرمتك غاصب غريب لا تجمعك به نسبة لشرق، ولا يلتفت منكما- إلى آدم- عرق بعرق، فيجعل منك أداة لكيده، وجارحةً لصيده، ومطية لصولته، وطريقاً لظلمه وظلامه) [495/3].

إذا تأملنا الجمل (أ، ب، ج) نجدّها جملاً اسمية تحويلية، جاء التحويل فيها بعنصرين من عناصر التحويل: الترتيب والزيادة، أمّا الترتيب فقد عاجلناه في المبحث الفئات وبيّنا ضوابطه ودلالاته في مثل هذا التركيب، وأمّا الزيادة فقد جاءت توسيعية لبنية المبتدأ، حيث تمّ استبدال البنية الإفرادية ببنية مركّبة: (جملة اسمية، أو جملة فعلية)، وذلك بصوغها على شكل "بنية مصدرية".

والبنية المصدرية تقوم على المنوال التالي: أد {أن، أن..} + {ج، س، ف} = مركّب مصدرية.

والذي يبدو أنّ الأداة هي التي تُتيح صوغ مثل هذه البنى، فلو نظرنا إلى الجمل بعدها، لوجدناها جملاً عادية ليس فيها خصائص فارقة، غير أنّ الأداة هي التي تُضفي على الجملة إمكانية هذا التأويل المصدرية، والأدوات التي لها هذه الخاصية يُسمّيها النحاة بالموصلات الحرفية؛ لأنّها تحتاج إلى صلة بعدها، أو أدوات السبب، لأنّها تُسبب مع صلتها بمصدر، «وهي خمسة: "أن" مفتوحة الهمزة، ساكنة النون أصالة، و"أن" الناسخة المشددة النون؛ أو الساكنة النون للتخفيف، و"ما"، و"كي"، و"لو"»<sup>34</sup>.

فالجملة (أ/1) جملة اسمية تحويلية، أصلها التوليدي:

إتيان الشرّ محالّ = (مبتدأ معرفة + خبر نكرة)، ثمّ قيّد المبتدأ بقيد يضبط المعنى المراد:

← إتيان الشرّ بالخير محالّ، وهذه جملة اسمية تحويلية تامة مفيدة، جاء الخبر فيها عنصراً إفرادياً منكرًا، فدلّ باسميته على الثبات، وبصيغته على الاستمرار وتنكيره على العموم، غير أنّ هذه الزنابة والحدّة في الثبات والسكون قد لا تُلفتُ المتلقّي إلى حقيقة الأمر، إذ يتلقى الخبر في كلمة واحدة أشبه ما تكون بالقطعيّات، لذا يتمّ إدخال نوع حركية في الجملة عن طريق تحويل استبداليّ في ركن المبتدأ، الذي هو البؤرة، ومعتمد البيان، فتتحول الجملة إلى:

← أن يأتي الشرّ بالخير محالّ، ولمّا كان الخبر هنا هو الأهمّ تمّ تحويله بالترتيب إلى الصّدارة:

← محالّ أن يأتي الشرّ بالخير.

ولم نجد في حدود ما اطّلعنا عليه من تكلم عن الوظيفة الدلالية أو التداولية لاصطناع المصدر في الجملة العربية، غير إلماحة موجزة من الزمخشري في كشّافه، يقول: «فإن قلت: الفعل أبدأً خبر لا مخبر عنه فكيف صحّ الإخبار عنه في هذا الكلام؟ قلت: هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلاً بيناً»<sup>35</sup>. أي: إنّ المنظور في الجملة هو معناها لا لفظها، وهذا يؤيّد ما ذكرناه من أنّ التحويل الاستبدالي تمّ لأجل الحركية التي تُضفيها الجملة بتعدّد عناصرها.

والجملة (أ/2) تسيّر على نفس المنوال التحويلي:

جني العنب محال ← جني العنب من الشوك محال ← أن يُجنى العنب من الشوك محال ← محال أن يُجنى العنب من الشوك.

إنّ البنية المصدرية التي تحوّل إليها المبتدأ قد أضفت حركية على الجملة، كما أسهمت في تأكيد مدلول الخبر وتعميمه أكثر وذلك باصطناع الفعل المضارع الذي يدلّ على التّجدد والاستمرار، أي إنّ هذا الفعل يستحيل الآن، وتستمرّ استحالته مستقبلاً، وهذا أكدّ وأوثق دلالة من استعمال الاسم المفرد (الجني)، غير أنّ البنية النّحوية تبقى متعلّقةً بالبنية الإفرادية لضوابط تركيبية بحثة تتعلق بالإسناد وشروط المسند إليه.

والجمل (ب/1، 2، ج/1، 2) تقترب من هذا التحليل وتوازيه، غير أنّها تختلف عن (أ/1، 2) في بنية الخبر، التي وردت فيها شبه جملة (من المحزن، من مصلحة، من المحال، من المؤلم).

فالجملة (ب/2) -مثلاً- جملة تحويلية تتكوّن من (خ (شبه جملة= ج ج) + م (مص= أد + ج س تح))،

ويكون تمثيلها العلائقي على النحو التالي:

نلاحظ أنّ علاقة الإسناد تتجه من المركّب السمي الذي يشغل وظيفة الخبر إلى المركّب المصدرية الذي يشغل وظيفة المبتدأ، والإسناد هنا قائم على أساس الحيز الإفرادي الذي يشغله المبتدأ، أي إنّ الإسناد إلى المبتدأ باعتباره عنصراً إفرادياً (مصدرًا مؤوّلاً)، مع أنّ البنية السطحية له تتمظهر في شكل جملة اسمية تحويلية (ج س تح)، كاملة الأركان والعلاقات والدلالات، كما هو واضح في الشكل أعلاه.

ونلاحظ في الجملة (ج/2) أنّ بنية المركّب المصدرية قد طالت واتّسعت إلى حدّ كبير، وهذا يكشف لنا عن وظيفة أخرى لاصطناع هذه البنية المصدرية في حيز المسند إليه؛ حيث يتحوّل المبتدأ إلى مجال قابل للتوسّع والتعدّد، يستطيع الاغتناء بدلالات جزئية ومعاني كثيرة تضبطها علاقات نظامية رئيسة وفرعية، بما يُحيل المبتدأ هو الآخر إلى خبرٍ على المستوى التداوليّ، لا تقلّ خبريته وأهميته لدى المتلقّي عن الخبر الحقيقي في الجملة.

وحاصل القول: إنّ المصدر المؤوّل عنصر زيادة استبدالي يلجأ إليه المتكلّم لغرض دلاليّ تداوليّ، فيتمّ توظيف آلة السّبك (الأداة) لإخضاع جملة برمتها لوظيفة المبتدأ، وهكذا تتوسّع بنيته بعلاقات تركيبية عديدة، وتغني بتفاصيل دلالية مكثّفة، تُحيل الجملة إلى محمولٍ دلاليّ مشحن، يُؤدّي وظائف تداولية لا تتأتى بغير هذه الآلية التحويلية.

## 3.3 تظافر الآليات الثلاث في الجملة الواحدة:

من نماذج ذلك، قول الإبراهيمي:

وأذكر أنني في سن الصبا كنتُ سمعتُ أسماءَ زوارة وطرابلس، والجبل، ومسرته، والخمس، وزليطن، وبنغازي، ودرنة، وأجدابية، متناثرةً في هذا الشعر، موصوفةً، محددة المسافات التي تفصل بينها، قبل أن أقرأها في كتب الرحلات والجغرافيا، وقبل أن أسمعها من أفواه السفار، أو من أفواه أهلها) الآثار [403/3].

إنَّ هذه الجملة تنهضُ على النَّسق الأساسي البسيط (فعل + فاعل + مفعول به) والأصل أن يكون كلُّ من المكونات الثلاثة مفردة (أذكرُ أنا {مفعول به = اسم مفرد})، غيرَ أنَّ السِّياق السَّرديّ الذي اكتنف الجملة تطلَّب بنية موسَّعة لعنصر المفعول، حتَّى يُتيح مساحةً كافيةً في الجملة لحمل الدَّلالات المتنوعة والتفاصيل السردية الكثيرة التي أحال إليها الفعل (أذكرُ)، ولتحقيق ذلك تمَّ توسيع بنية المفعول به عن طريق المصدر المؤوَّل:

(← أذكرُ أنني في سنِّ الصِّبا... أو من أفواه أهلها): إنَّ هذه الجملة المصدرية بأسرها قد زيدت في الجملة الأصلية لتشغل وظيفة المفعول، أي أنَّ النظام النحوي يتعامل معها في البنية العميقة على أنَّها تعادلُ مكوَّنًا إفراديًا يأخذ حركة الإعراب (النصب)، وأمَّا على المستوى السطحيّ فهي جملةٌ تحويلية ممتدة البناء معقَّدة التركيب، فلو تفحصنا في بنية المفعول لوجدنا أنه يؤوَّل في حقيقته إلى جملة مستقلة تمَّ إخضاعها للجملة التوارة عن طريق أداة السَّبك المصدرية (أنَّ)، وهي جملة اسمية محوِّلة الخبر فيها جملة اسمية محوِّلة كذلك، والخبر في هذه الأخيرة جملة فعلية محوِّلة ممتدة تنهضُ على مكوَّناتٍ إفرادية ومركَّبة متعدِّدة، فهي جملة متفرَّعة تفرُّعًا متعدِّدًا معقَّدًا على النحو التالي:

ج(1): (أنني في سنِّ الصبا (كنتُ سمعتُ... أهلها)) ← ج س = (أد + م + قيد + (خ)).

ج(1.1): (كنتُ سمعتُ أسماء... أهلها)) ← ج س = (كان + م + (خ)).

ج(1.1.1): (سمعتُ أسماءَ زوارة... أهلها) ← ج ف = ف + فا + مف (متعدد بالربط).

ونلاحظُ من هذا أنَّ الجملة (1.1.1) هي التي تستأثرُ بمعظم المساحة الخطية في جملة المصدر، ويتضح ذلك بتشريح بنيتها على النحو التالي:

(سمعتُ أسماءَ زوارة = ف + فا + مف) جملة فعلية توليدية تفيدُ الإخبار البسيط.

(← سمعتُ أسماءَ زوارة وطرابلس، والجبل، ومسرته، والخمس، وزليطن، وبنغازي، ودرنة، وأجدابية): تمَّ تكميلُ ركن المفعول به على سبيل التَّعدُّد بالربط، فُعطفَ على المضاف إليه (زوارة) ثمانية عناصرٍ إفرادية جديدة

عن طريق أداة الرّبط "الواو"، وهي أداة لمطلق الجمع والتّشريك، وقد ارتبطت كلُّ هذه التّوابُع بهذا المعطوف عليه، ونلاحظُ أنّهُ بهذه الزيادة قد امتدّت بنية الجملة وطالت، وقد أدّى الرّبطُ الإفراديُّ هنا وظيفةً سردية حينَ أتاح ذكراً مفصّلاً لمعالم جغرافية.

(← سمعتُ أسماءَ زوّارةٍ و...متناثرةً): زيادةٌ قيّدَ تخصّيصيًّا للفعل على جهة الحال، فهذه الزيادة تبيّنُ وتفسّرُ الإبهامَ في الهيئة التي وقعَ عليها الحدث (السمع).

(←...+ في هذا الشعر): وهذا قيّدَ تخصّيصيًّا لجهة الظرفية المكانية خصّصَ عنصر الحال، فهو يتعلّقُ به تركيبياً، ومعلوم أنّ (شبه الجملة) تتعلّقُ بالفعل أو المشتقّات، كما الحال في بنية الكلمة (متناثرة)، ومن هنا نلاحظُ أنّ العناصر ذات البنية الاشتقاقية تسهّمُ هي الأخرى في تمديد بناء الجملة عن طريق استقطابِ الظروف وشبه الجمل على جهة التعلّق والتخصّيص.

(←...+ موصوفةً): زيادةٌ تكميليةٌ في ركن الحال على سبيل التّعُدُّ (بدون أداة)، ونظام الجملة العربية يسمحُ بتعدّد وظيفة الحال، وقد علّل النحاة جواز ذلك لأنّه يشبه الخبر والتّعت، في أنّها جميعاً أوصاف للشّيء الواحد في المعنى<sup>(36)</sup>.

(←...+ محدّدة المسافات التي تفصل بينها): زيادةٌ تكميليةٌ في ركن الحال على سبيل التّعُدُّ أيضاً، وبهذا نجدُ الحال قد تعدّد ثلاث مرّاتٍ ممّا يجعله من أهمّ الآليات التي تُسهّمُ في إطالة الجملة وتعقيد بنائها، خاصّةً مع وُردِه مشتقاً كما سبق أو مضافاً كما في هذه الزيادة، فهو مضافٌ إلى اسمٍ معرفةٍ، والمضافُ إليه منوعٌ بموصولٍ وصلته (التي + تفصلُ هي بينها)، والصّلة كما نرى جاءت جملة فعلية تحويلية، وهكذا زادت الجملة تعقيداً بزيادة علاقات ثانوية فيها.

(←...+ قبل أن أقرأها في كتب الرحلات والجغرافيا): زيادةٌ تخصّيصيّةٌ للفعل على جهة الظرفية الزمانية، فالظرفُ (قبل) يُخصّصُ جهة الزمن في الحدث بمضمون ما يُضافُ إليه، ونلاحظُ أنّ بنية المضاف إليه جاءت هي الأخرى جملة فعلية مصدرية (أنّ + أقرأها في كتب الرّحلات والجغرافيا = ف + مف(ض) + فاهØ + قيد\*)، إنّ هذه البنية المصدرية قد أتاحت تسجيل معلومات تفصيلية عن تحديد زمن الحدث.

(←...+ وقبل أن أسمعها من أفواه السفار أو من أفواه أهلها): زيادةٌ تخصّيصيّةٌ للفعل على جهة الظرفية الزمانية كذلك، وقد جاءت هذه الزيادة عن طريق الرّبط، حيثُ عطفُ الظرف الثاني على الظرف الأول، وكما جاء الظرف الأول مضافاً إلى جملة مصدرية محوِّلة كذلك جاء الظرف المعطوفُ عليه، (أنّ + أسمعها من أفواه السّفّار أو من أفواه أهلها = ف + مف(ض) + فاهØ + قيد (ج ج)\*)، فقد جاءت بينية هذه الجملة المصدرية محوِّلة موسّعة.

وإلى هنا نكون قد انتهينا من تشريح الجملة ككلّ وأتينا على جميع مكوناتها الإفرادية والمركّبية وبينّا العمليات التحويلية التي شكّلتها والعلاقات الترابطية التي تربطها ببؤرة الجملة النواة (أذكر)، وقد اتّضح من كلّ هذا مدى التعقيد التركيبيّ الذي نُسجت الجملة على منواله، فقد تضافرت عديد الوظائف والآليات النحوية لتكوين هذا النسيج على نحوٍ متماسك مبنيّ ودلالةً، ويمكنُ حوصلتها في الجدول التالي:

7	الإسناد	6	الفعل
3	المصدر المؤوّل	5	الفاعل
3	الجملة الوظيفية	3	المفعول به
9	الإضافة	3	الحال
9	الربط الإفرادي	1	النعته
2	الربط المركّبي	1	البدل
3	التّعدّد	2	المبتدأ
8	شبه الجملة	2	الخبر

إنّ تأمّلاً بسيطاً في الجدول يتّضح معه ذلك العدد الكبير والمتنوع من الوظائف والآليات النحوية التي شكّلت الجملة وأسهمت في تعقيد تركيبها وتمديد بنائها، فقد نهضت جملة واحدٌ على هذا الكمّ الوظيفيّ الكبير، والذي بدا منسجماً مترابطاً إلى حدّ بعيد، فالوظائف النحوية: (الفعل، والفاعل، والمفعول، والحال، والنعته، والبدل، والمبتدأ والخبر، وشبه الجملة) قد أضفت على الجملة تنوعاً كبيراً واغتناءً في البنية التركيبيّة من حيث أتاحت هذه الوظائف التواجد في حيّز الجملة لمختلف الدلالات النحوية، وكذا الآليات النحوية: (المصدر المؤوّل، والإضافة، والربط بنوعيه، والتّعدّد) قد اشتغلت بالتضافر مع الوظائف السابقة على توفير مساحةٍ خطّية كافية لحمل هذه المعاني والدلالات على كثرة جزئياتها واختلاف إحالاتها السياقية، فقد تضافرت كلّ هذه الوظائف والآليات وتفاعلت فيما بينها لتنسّق هذه الجملة وتكوّنها.

وبتأمّل بسيطٍ نتبيّن الدور الكبير الذي اضطلعت به آليّة (المصدر المؤوّل) في هذه الجملة، وقد سبق أنّ المصدر المؤوّل ينهض على منطقيّ اختزاليّ يؤوّل بالجملة التامة إلى مكونٍ إفراديّ في البنية العميقة، ويتمّ ذلك عن طريق الإخضاع بأداة خاصّة تمتلك سماتٍ تأويلية.

ويبدو أنّ الوظيفة التي يُصطنع التركيب المصدرية من أجلها هو توسيع المساحة الخطّية للوظائف النحوية في الجملة من الأفراد إلى الجملة فيتمّ بذلك تكثيف الدلالة وتكثير المعاني، وذلك لأنّ المنظور في الجملة المصدرية هو

المعاني التي تحملها لا البنية اللفظية التي تأتي عليها، كما ألمح إلى ذلك الزمخشري<sup>37</sup>، فالجملة المصدرية من جهة المعنى والدلالة تختلط بما قبلها وتحيل إليه، لكنّها من جهة التركيب تأتي مستقلةً منغلقةً على ذاتها، ولا يتعامل معها نظام الجملة إلا على أساس تأويلي في البنية العميقة عن طريق الأداة ليعتبر مكوناً إفرادياً.

وقد اصطنع المصدر المؤول في الجملة ثلاث مرّات، ممّا أسهم بشكل مباشر في توسيع بنيتها وتعقيدها بعلاقات تركيبية عديدة، وإغنائها بتفاصيل دلالية مكثّفة، فقد أتاح اصطناع المصدر ذكر أكبر قدرٍ من التفاصيل والدقائق السردية، التي تطلّبها السياق السردّي العام الذي جاءت فيه الجملة - كما ذكرنا سابقاً -.

#### 4. خاتمة:

لاحظنا من خلال دراسة بنية الجملة الطويلة في مقالات إبراهيمي أنّ بنية الجمل كانت طويلة معقّدة، وذلك لأنّ طبيعة الحدث اللساني تقتضي غالباً تعقيداً على مستوى البنية التركيبية، تفرضه تلك التعقيدات المحيطة بالحدث اللساني والتي تكتنفه وتشارك في إنتاجه أساساً كالمضمون الدلالي، والسياق، والأغراض التداولية المختلفة.

- إنّ البنية المعقّدة للأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية التي تأطّرت المدونة في فضاءاتها، أسهمت في طول بنيتها؛ حيث تتداخل المضامين الدلالية والقضايا الفكرية، وتتقاطع في شكل شبكات علائقية معقّدة تنعكس بشكل أو بآخر على البنية التركيبية للمقالات.

- لقد شكّلت البنية الطويلة أو الممتدّة للجملة سمّة بارزة في مقالات إبراهيمي، حيث جاءت معظم الجمل على بنية خطّية طويلة ممتدّة، عكست حمولةً دلاليةً كثيفة؛ ذلك أنّ بناء الجملة يخضع للمضمون الدلالي الذي يحملها، فهو الذي يفرض توسيع بناء الجملة، أو إيجازه، وفي هذا نوعٌ من التكافؤ بين المكوّن الدلالي والمكوّن التركيبي، وهي قضية واضحة إذا ما فسّرت في ضوء مقولة: "زيادة المبنى تستلزم زيادة المعنى"، فإذا كان المتكلم يريد التفصيل في الجزئيات والحديثات وتكثيف المعاني حول موضوع واحد، فإنّ الجملة سيأتي بناؤها طويلاً معقّداً وفق المضمون الدلالي، بينما إذا كان الغرض عكس ذلك فإنّ الجملة تأتي قصيرة التركيب. والواقع أنّ البنية المعقّدة للقضايا المعالجة في المقالات قد تطلّبت في الغالب بنية تركيبية ممتدّة تستطيع اكتناف ذلك التعقيد وتأديته بشكلٍ دقيق. ولعلّ أهمّ آليات الإطالة والتمديد قد تمثّلت في:

■ **الربط:** وهو يقوم على توسيع عناصر الجملة (الإفرادية، والمركّبية، والجملية) عن طريق التّشريك في الوظيفة النّحوية والمناسبة الدلالية، فهو آلية توسيعية تُسهّم بشكل كبير في تمديد بناء الجملة وإطالته إلى حدّ قد يُقارب النّص، وبذلك شكّل سمّة بارزة في بناء الجملة عند إبراهيمي، حيث ورد بشكلٍ متواترٍ.

■ **التعدد:** وهو يقوم على تكرير عناصر عدّة لنفس الوظيفة النحوية بدون أداة رابطة، وهو بهذا يُؤدّي إلى طول الجملة، وتمديد بنائها، وبالتالي تكثيف دلالتها، وقد جاءت الجملة الإبراهيمية معقّدة البنية موسّعة البناء بفعل هذه الآلية.

■ **المصدر المؤوّل:** وهو ينهضُ على إخضاع جملة تامّة مستقلة لسطة جملة أخرى (الجملة النّوّة) عن طريق أداة السّبك المصدرية، وهو بهذا يُؤدّي إلى تمديد خطّية الجملة النّوّة وتوسيع مساحتها التّركيبية بشكل كبير.

■ **الجملة الوظيفية:** وهي تنهضُ على إخضاع جملة مستقلة لأداء وظائف نحوية إفرادية عن طريق التّعاقب الموقعي، وقد تبين من خلال دراسة المقالات الكثرة الكاثرة التي وردت بها هذه الآلية التّوسيعية في الجملة الإبراهيمية، خاصّة جملة الخبر، وجملة الصّلة، وجملة النّعت.

إنّ هذه الآليات السابقة كثيرًا ما اجتمعت في الجملة الواحدة وتظافرت فيما بينها لتُحيل بناءها إلى ما يُقارِب النَّصَّ طولًا وتعقيدًا.

## 5. الهوامش:

- 1 - ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها - منهج وتطبيق -، خليل أحمد عمارة، عالم المعرفة - جدّة، دط/1984م. ص: 74 وما بعدها.
- 2 - المنوال النّحوي العربي - قراءة لسانية جديدة -، عز الدين المجدوب، دار محمد على الحامي للنشر والتوزيع - تونس، ط1/1998م. ص: 144.
- 3 - العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (مادة جمل): 143/6.
- 4 - تاج العروس، مرتضى الزبيدي، (ج28) تح: محمود محمد الطناحي، وزارة الإعلام - الكويت، دط/1413هـ - 1993م، (مادة جمل): 28/238.
- 5 - ينظر: معاني القرآن، الفراء، تح: محمد علي النجار، وأحمد يوسف النجاتي، وعبد الفتاح إسماعيل الشلي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط1/دت. 195/2، 333، 387.
- 6 - ينظر: المصدر السابق: 19/1، 146، 12/2، 61، 127/3، 129، 176، 125/4، 337.
- 7 - الكتاب، سيويه، 23/1.
- 8 - يراجع الجملة في كتاب سيويه، عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 8.
- 9 - المصدر السابق، ص: 40.
- 10 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، ص: 490.
- 11 - من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، ط6/1978م، ص: 276-277.
- 12 - في النحو العربي - نقد وتوجيه -، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي - بيروت، ط2/1406هـ - 1986م. ص: 31.
- 13 - ينظر: في نحو اللغة و تراكيبها، أحمد خليل عمارة، ص: 74 وما بعدها.
- 14 - الجملة في الشعر العربي، محمد حماسة عبد اللطيف. دار غريب - القاهرة، 2006، ص: 218. وينظر: اللغة ليست عقلا، أحمد حاطوم، ص: 126-127.
- 15 - يراجع: بناء الجملة العربية، محمد حماسة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط/2003م، ص: 57.

- 16 - يراجع بناء الجملة العربية، محمد حماسة، ص: 61-84.
- 17 - ينظر: بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 67.
- 18 - المقرب، ابن عصفور، ص: 229.
- 19 - المقتضب، المدر، 3/ 279.
- 20 - شرح المفصل، ابن يعيش، 8/2.
- 21 - شرح الكافية لابن الحاجب، الرضي، 1/238.
- 22 - ينظر: النحو العربي، إبراهيم بركات، 5/188.
- 23 - ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، 2/459، والسمات الدلالية لحوف الجر، منصور ميلود، ص: 162-164.
- 24 - ينظر: الآثار: 3/248.
- 25 - ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، 3/557.
- 26 - ينظر: بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 179-181.
- 27 - ينظر: بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 68.
- 28 - ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- 29 - ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان، 1/1137، همع الهوامع، السيوطي، 1/402.
- 30 - ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، 3/481 وما بعدها.
- 31 - ينظر: بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 69.
- 32 - ينظر: الآثار: 3/302.
- 33 - ينظر: معجم الإعراب والإملاء، بديع إميل يعقوب، ص: 63.
- 34 - النحو الوافي، عباس حسن، 1/407.
- 35 - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط3/1407هـ، 1/47.
- 36 - يراجع بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 69.
- 37 - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، 1/47.

## 6. قائمة المراجع:

- آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقدم أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط1/1997م.
- بناء الجملة العربية، محمد حماسة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط/2003م،
- تاج العروس، مرتضى الزبيدي، (ج28) تح: محمود محمد الطناحي، وزارة الإعلام الكويت، دط/1413هـ-1993م.
- الجملة في الشعر العربي، محمد حماسة عبد اللطيف. دار غريب القاهرة، 2006.
- الجملة في كتاب سيويه، عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة المدرز، تصدر عن المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية-الجزائر، ع2، جويلية/ديسمبر 1993م.
- السمات الدلالية لحروف الجر، منصور ميلود، مؤسسة الطباعة -مستغانم الجزائر، دط/1419هـ-1998م.
- شرح الكافية لابن الحاجب، الرضي الأسترابادي، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس-ليبيا، ط/1395هـ-1975م..
- شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش، تح: أحمد السيد أحمد، وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية-القاهرة، دط/دت.

- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت، ط2/1406هـ 1986م.
- في نحو اللغة وتراكيبها - منهج وتطبيق -، خليل أحمد عمارة، عالم المعرفة - جدّة، دط/1984م.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، الرّمحشري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط3/1407هـ.
- اللغة ليست عقلا (من خلال اللسان العربي)، أحمد حاطوم، دار الفكر اللبناني - بيروت، دط/دت.
- معاني القرآن، الفراء، تح: محمد علي النجار، وأحمد يوسف النجاشي، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط1/دت. 195/2،
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - بيروت، ط6/1985م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة، ط3/1415هـ - 1994م.
- المقرب، علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي، تح: أحمد عبد الستار الجوّاري، وعبد الله الجبوري، د مط، ط2/1392هـ - 1972م.
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ط6/1978م،
- المنوال النحوي العربي - قراءة لسانية جديدة -، عز الدين المجدوب، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع - تونس، ط1/1998م.
- النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات - القاهرة، ط1/2007.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف - القاهرة، ط15/دت.